فصل
[في قسمة التجنيس وتنويعه]

فالذي يجب عليه الاعتماد في هذا الفن: أن التوهم على ضربين، ضرب يستحكم حتى يبلغ أن يصير اعتقاداً، وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر. وأنت تعرف ذلك وتتصور وزنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشيئين يشتبهان الشبه التام، والشيئين يشبه أحدهما بالآخر على ضرب من التقريب، فاعرفه.

وأما الحشو فإنما كره وذم، وأُنكروا ردّ، لأنه خلا من الفائدة، ولم يحل[1] منه بعائدة، ولو أفاد لم يكن حشواً، ولم يُدعَ لغواً. وقد تراه مع إطلاق هذا الإسم عليه واقعاً من القبول أحسن موقع، ومدركاً من الرضى أجزل حظ، ذاك لإفادته إياك على مجيئه مجيء مالا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترقبها، والنافعة أتتك ولم تحتسبها، وربما رزق الطفيلي ظرفاً يحظى به حتى يحل محل الأضياف الذين وقع الاحتشاد لهم، والأحباب الذين وثق بالأنس منهم وبهم.

❀ ❀ ❀

[الاستعارة والتطبيق]

وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع فلا شبهة أن الحسن والقبح لا

---

(1) هو من حلي - كرضي - بمعنى تزين.

يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب، أو يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيد وتصويب.

أما الاستعارة فهي ضرب من التشبيه، ونمط من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعيه القلوب، وتدركه العقول؛ وتستفتي فيه الأفهام والأذهان، لا الأسماع والآذان.

وأما التطبيق: فأمره أبين؛ وكونه معنوياً أجلى وأظهر، فهو مقابلة الشيء بضده؛ والتضاد بين الألفاظ المركبة محال، وليس لأحكام المقابلة ثَمَّ مجال، فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يضرب به المثل في تعسف اللفظ:

وما مثله في الناس إلا مُملَّكا أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

فانظر، أتتصور أن يكون ذلك للفظه من حيث أنك أنكرت شيئاً من حروفه أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتيب المعاني في الفكر، فكد وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها باباً من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها.

وإذا وجدت ذلك أمراً بيناً، لا يعارضك فيه شك، ولا يملكك معه امتراء، فانظر إلى الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ووصفوها بالسلاسة، ونسبوها إلى الدماثة، وقالوا: كأنها الماء جرياناً، والهواء لطفاً، والرياض حسناً، وكأنها النسيم، وكأنها الرحيق مزاجها التسنيم، وكأنها الديباج الخسرواني في مرامى الأبصار، ووشي اليمن منشوراً على أذرع التجار، كقوله:

ولما قضينا من مِنًى كل حاجة ومَسَّح بالأركان من هو ماسح
وشُدت على دُهم المهارَى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح

[تحقيق كون حسن الكلام بالمعاني لا الألفاظ]

ثم راجع فكرتك، واشحذ بصيرتك، وأحسن التأمل، ودع عنك التجوز في الرأي، ثم انظر، هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفاً إلا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان، حتى وصل المعنى إلى القلب، مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن، وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد، وشيء[1] داخل المعاني المقصودة مداخلة الطفيلي الذي يستثقل مكانه، والأجنبي الذي يكره حضوره، وسلامته من التقصير الذي يفتقر معه السامع إلى تطلب زيادة بقيت في نفس المتكلم، فلم يدل عليها بلفظها الخاص بها، واعتمد دليل حال غير مفصح، أو نيابة مذكور ليس لتلك النيابة بمستصلح، وذلك أن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر: أنه قال * ولما قضينا من منى كل حاجة * فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروضها وسننها، من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ، وهو طريقة العموم ثم نبه بقوله: * ومسح بالأركان من هو ماسح * على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر؛ ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا، فوصل بذكر مسح الأركان، ما وليه من زم الركاب وركوب الركبان، ثم دل بلفظة «الأطراف» على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر، من التصرف في فنون القول وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاغتباط، كما توجبه ألفة الأصحاب، وأنسة الأحباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة والأوطان، واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلطف الوحي والتنبيه، فصرح أولاً بما أومأ إليه في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا

(1) معطوف على الحشو غير المفيد.

أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي حال التوجه إلى المنازل وأخبر بعد بسرعة السير، ووطأة الظهر، إذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكد ما قبله، لأن الظهور إذا كانت وطيئة وكان سيرها السير السهل السريع، زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيباً. ثم قال «بأعناق المطي» ولم يقل بالمطي، لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها: ويبين أمرهما من هواديها وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة. ويعبر عن المرح والنشاط إذا كانا في أنفسها بأفاعيل لها خاصة في العنق والرأس. ويدل عليهما بشمائل مخصوصة في المقاديم. فقل الآن: هل بقيت عليك حسنة تحيل فيها على لفظة من ألفاظها، حتى إن فضل الحسنة يبقى لتلك اللفظة ولو ذكرت على الانفراد وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه، وتأليفه وترصيفه، وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي ـ وإن ازدادت حسناً بمصاحبة أخواتها، واكتست رونقاً بمضامة أترابها ـ فإنها إذا جليت للعين فردة؛ وتركت في الخيط فذة، لم تعدم الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في ذاتها مطوية، والشذرة من الذهب تراها بصحبة الجواهر لها في القلادة، واكتنافها لها في عنق الغادة، وصلتها بريق حمرتها، والتهاب جوهرها. بأنوار تلك الدرر التي تجاورها، ولألاء اللآلىء التي تناظرها، تزداد جمالاً في العين، ولطف موقع من حقيقة الزين، ثم هي إن حرمت صحبة تلك العقائل وفرق الدهر الخنون بينها وبين هاتيك النفائس. لم تعرَّ من بهجتها الأصلية، ولم تذهب عنها فضيلة الذهبية[1]، ليس هذا بقياس الشعر الموصوف بحسن اللفظ، وإن كان لا يبعد أن يتخيله من لا ينعم النظر، ولا يتم التدبر، بل حق هذا المثل أن يوضع في نصرة بعض المعاني[2] الحكمية والتشبيهية بعضاً، وازدياد الحسن منها بأن يجامع شكل منها شكلاً، وأن يصل الذكر بين متدانيات في ولادة العقول إياها، ومتجاورات في تنزيل الأفهام لها.

(1) كلا، أو مثل ما ذكرت لك سابقاً ا هـ (ش).

(2) أي فالحسن دائماً راجع إلى المعاني ا هـ (ش).

واعلم أن هذه الفصول التي قدمتها؛ وإن كانت قضايا لا يكاد يخالف فيها من به طرق[1] فإنه قد يذكر الأمر المتفق عليه، ليبني عليه المختلف فيه، هذا، ورب وفاق من موافق قد بقيت عليه زيادات أغفل النظر فيها، وضروب من التلخيص والتهذيب لم يبحث عن أوائلها وثوانيها؛ وطريقة في العبارة عن المغزى في تلك الموافقة لم يمهدها، ودقيقة في الكشف عن الحجة على مخالف ـ لو عرض من المتكلفين ـ لم يجدها، حتى تراه يطلق في عرض كلامه ما برز منه وفاقاً في معرض خلاف، ويعطيك إنكاراً وقد همّ باعتراف، ورب صديق والاك قلبه وعاداك فعله، فتركك مكدوداً لا تشتفي من دائك بعلاج، وتبقى منه في سوء مزاج.

[بيان كيفية اتفاق المعاني واختلافها وأبنية اجتماعها وافتراقها].

المقصد

واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته[2] أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني، كيف تتفق وتختلف[3] ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصها ومشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكنها في نصابه، وقرب رحمها منه، أو بعدها حين تنسب عنه، وكونها كالحليف الجاري مجرى النسب، أو الزنيم الملصق بالقوم لا يقبلونه، ولا يمتعضون له ولا يذبون دونه، وإن من الكلام ما هو كما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذي تختلف عليه الصور، وتتعاقب عليه الصناعات، وجل المعوّل في شرفه على ذاته، وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ويرفع في قدره. ومنه ما هو كالمصنوعات العجيبة من مواد غير شريفة، فلها ـ ما دامت

(1) ـ الطرق ـ بالفتح ـ ضعف الفعل. ومن معانيه بالكسر: القوة، وهو المراد.

(2) هذا نص من المصنف بأنه هو الواضع لهذا الفن، وهو ما لم ينكره عليه أحد.

(3) لو أخر «تتفق» لجاءت السجعة مقفاة، مع تفترق فيما بعدها. ولكنه راعى المعنى دون اللفظ على قاعدته.

الصورة محفوظة عليها لم تنتقض، وأثر الصنعة باقياً معها لم يبطل ـ قيمة تغلو، ومنزلة تعلو، وللرغبة إليها انصباب، وللنفوس بها إعجاب، حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابها، وضامت الحادثات أربابها، وفجعتهم فيها بما يسلب حسنها المكتسب بالصنعة، وجمالها المستفاد من طريق العرض، فلم يبق إلا المادة العارية من التصوير، والطينة الخالية من التشكيل، سقطت قيمتها، وانحطت رتبتها، وعادت الرغبات التي كانت فيها زهداً، وأوسعتها عيون كانت تطمح إليها إعراضاً دونها وصداً، وصارت كمن أحظاه الجد[1] بغير فضل كان يرجع إليه في نفسه، وقدمه البخت من غير معنى يقضي بتقدمه، ثم أفاق فيه الدهر عن رقدته، وتنبه لغلطته، فأعاده إلى دقة أصله، وقلة فضله، وهذا غرض لا ينال على وجهه، وطلبة لا تدرك كما ينبغي، إلا بعد مقدمات تقدم، وأصول تمهد، وأشياء هي كالأدوات فيه، حقها أن تجمع، وضروب من القول، هي كالمسافات دونه، يجب أن يسار فيها بالفكر وتقطع.

وأول ذلك وأولاه، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقصاه: القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة، فإن هذه أصول كثيرة كان جل محاسن الكلام ـ إن لم نقل كلها ـ متفرعة عنها، وراجعة إليها. وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها، وأقطار تحيط بها من جهاتها. ولا مثل قولهم «الفكرة فخ العمل» وقوله: * وعُرِّي أفراس الصبا ورواحله * وقوله: «السفر ميزان القوم» وقول الأعرابي: «كانوا إذا اصطفوا سفرت بينهم السهام، وإذا تصافحوا بالسيوف قفز الحمام» والتمثيل كقوله: * فإنك كالليل الذي هو مدركي * ويؤتى بأمثلة إذا حُقق النظر في الأشياء يجمعها الاسم الأعم، وينفرد كل منها بخاصةٍ من لم يقف عليها[2] كان قصير الهمة في طلب الحقائق، ضعيف المنة[3] في البحث عن الدقائق، قليل التوق إلى معرفة اللطائف، يرضى بالجمْل[4] والظواهر، ويرى أن

(1) في تاج العروس: أحظيت فلاناً على فلان: فضلته عليه (ش) والجد ـ بالفتح ـ الحظ والبخت.
(2) جملة «من لم يقف عليها» في محل خفض صفة «خاصة».
(3) المنة ـ بالضم ـ القوة.
(4) الجمل ـ بالفتح الجمع.

لا يطيل سفر الخاطر، ولعمري إن ذلك أروح للنفس، وأقل للشغل، إلا أن مِن طلب الراحة ما يعقب تعباً، ومن اختيار ما تقل معه الكلفة ما يفضي إلى أشد الكلفة، وذلك أن الأمور التي تلتقي عند الجملة وتتباين لدى التفصيل، وتجتمع في وحدة ثم يذهب بها التشعب ويقسمها قبيلاً بعد قبيل، إذا لم تعرف حقيقة الحال في تلاقيها حيث التقت، وافتراقها حيث افترقت، كان قياس من يحكم فيها إذا توسط الأمر[1] قياس من أراد الحكم بين رجلين في شرفهما وكرم أصلهما، وذهاب عرقهما في الفضل، ليعلم أيهما أقعد في السؤدد وأحق بالفخر، وأرسخ في أرومة المجد[2]، وهو لا يعرف من نسبتهما أكثر من ولادة الأب الأعلى والجد الأكبر، لجواز أن يكون واحد منهما قرشياً أو تميمياً، فيكون في العجز عن أن يبرم قضية في معناهما؛ ويبين فضلاً أو نقصاً في منتماهما، في حكم من لا يعلم أكثر من أن كل واحد منهما آدمي ذكر، أو خلق مصور.

واعلم أن الذي يوجبه ظاهر الأمر، وما يسبق إليه الفكر: أن نبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز، ونتبع ذلك القول في التشبيه والتمثيل، ثم ننسق ذكر الاستعارة عليهما، ونأتي بها في أثرهما، وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة، والواجب في قضايا المراتب: أن نبدأ بالعام قبل الخاص. والتشبيه كالأصل في الاستعارة، وهي شبيه بالفرع له أو صورة مقتضية من صوره. إلا أن ههنا أموراً اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة وبيان صدر منها، والتنبيه على طريق الانقسام فيها. حتى إذا عرف بعض ما يكشف عن حالها، ويقف على سعة مجالها، عطف عنان الشرح إلى الفصلين الآخرين، فوفى حقوقهما، وبين فروقهما، ثم ننصرف إلى استقصاء القول في الاستعارة.

(تعريف الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي

(1) وسطهم وتوسطهم جلس وسطهم.

(2) أرومة المجد ـ أصله (ش) وهو مجاز والأرومة بفتح الهمزة وضمها: أصل الشجرة.

معروفاً تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعارية.

(تقسيم الاستعارة)

ثم إنها تنقسم أولاً قسمين: أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة. والثاني: أن يكون له فائدة.

وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنه قصير الباع، قليل الاتساع. ثم أتكلم على المفيد الذي هو المقصود. وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة، والتنوُّق[1] في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفلة للفرس، وما شاكل ذلك من فروق ربما وجدت في غير لغة العرب وربما لم توجد، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وضع له فقد استعاره منه ونقله عن أصله وجاز به موضعه، كقول العجاج «وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجاً» يعني أنفاً برقّ كالسراج، والمرسن في الأصل للحيوان، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن وقال الآخر يصف إبلاً:

تسمع للماء كصوت المسحل بين وريدها وبين الجحفل[2]

وقال آخر: «والحشو من حَفّانها كالحنظل»[3] فأجرى الحفان على صغار الإبل، وهو موضوع لصغار النعام، وقال آخر:

---

(1) التنوق في الأمر: التأنق فيه، والاسم منه النيقة. وفي المثل: «خرقاء ذات نيقة» يضرب للجاهل بالأمر ومع جهله يدعي المعرفة ويتأنق في الإرادة.

(2) المسحل ـ كمنبر بالحاء ـ حمار الوحش، له حشرجة، يشبهون بها كثيراً، وهو من سحل سحيلاً وسحالاً. ومن المجاز: خطيب مسحل ولسان مسحل، جعل كالمبرد، كما في الأساس، والمسحل آلة السحل أي النحت والسحق والقشر والبرد ومنه المبرد.

(3) الحشو: صغار الإبل ورذال الناس.

فبتنا جلوساً لدى مهرنا ننزع من شفتيه الصفارا[1]

فاستعمل الشفة في الفرس، وهي موضوعة للإنسان. فهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً لو لزمت[2] الأصلي لم يحصل لك، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله: من شفتيه، وقوله: من جحفلتيه، لو قاله. إنما يعطيك كلا الإسمين العضو المعلوم فحسب. بل الاستعارة ههنا بأن تنقصك جزءاً من الفائدة أشبه. وذلك أن الاسم في هذا النحو إذا نفيت عن نفسك دخول الاشتراك عليه بالاستعارة دل ذكره على العضو وما هو منه. فإذا قلت الشفة دلت على الإنسان، أعني تدل على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان دون غيره. فإذا توهمت جرى الاستعارة في الاسم زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك. فإذا قلت: الشفة في موضع قد جرى فيه ذكر الإنسان والفرس، دخل على السامع بعض الشبهة لتجويزه أن تكون استعرت الاسم للفرس، ولوفرضنا أن تعدم هذه الاستعارة من أصلها وتحظر، لما كان لهذه الشبه طريق على المخاطب فاعرفه.

❀ ❀ ❀

وأما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، جملة تلك الفائدة وذلك الغرض التشبيه إلا أن طرقه تختلف حتى تفوت النهاية، ومذاهبه تتشعب حتى لا غاية، ولا يمكن الانفصال[3] منه إلا بفصول جمة وقسمة بعد قسمة، أنا أرى أن أقتصر الآن على إشارة تعرّف صورته على الجملة بقدر ما تراه، وقد قابل خلافه الذي هو غير المفيد. فيتم تصورك للغرض والمراد، فإن الأشياء تزداد بياناً بالأضداد، ومثاله قولنا: رأيت أسداً ـ وأنت تعني رجلاً شجاعاً، وبحراً ـ تريد رجلاً جواداً، وبدراً شمساً ـ تريد إنساناً مضيء الوجه متهللاً، سللت سيفاً على

(1) الصفار ـ بالضم ـ القراد، وما بقي في أصول أسنان الدابة من تبن ونحوه وهو المراد هنا.

(2) جملة «لو لزمت» في محل نصب صفة «شيئاً».

(3) وفي نسخة: الانتصاف، بدل الانفصال.

العدو ـ تريد رجلاً ماضياً في نصرتك، أو رأياً نافذاً، وما شاكل ذلك. فقد استعرت اسم الأسد للرجل، ومعلوم أنك أفدت بهذه الاستعارة ما لولاها لم يحصل لك وهو المبالغة في وصف المقصود بالشجاعة وإيقاعك منه في نفس السامع صورة الأسد في بطشه وإقدامه وبأسه وشدته، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته، مما يعود إلى الجرأة، وهكذا أفدت باستعارة البحر سعته في الجود وفيض الكف، وبالشمس والبدر ما لهما من الجمال والبهاء والحسن المالىء للعيون والباهر للنواظر.

وإذ قد عرفت المثال في كون الاستعارة مفيدة على الجملة وتبين لك مخالفة هذا الضرب للضرب الأول الذي هو غير المفيد، فإني أذكر بقية قول مما يتعلق به ـ أعني بغير المقيد ـ ثم أعطف على أقسام المفيد وأنواعه وما يتصل به ويدخل في جملة من فنون القول بتوفيق اللّه عز وجل، وأسأله عز اسمه المعونة، وأبرأ إليه من الحول والقوة، وأرغب إليه في أن يجعل كل ما ينصرف فيه منصرفاً إلى ما يتصل برضاه[1] ومصروفاً عما يؤدي إلى سخطه.

[اشتراك اللغات في التجوز وانفراد العربية].

اعلم أنه إذا ثبت أن اختصاص المرسن بغير الآدمي لا يفيد أكثر مما يفيده الأنف في الآدمي، وهو فصل هذه العضو من غيره، ولم يكن باستعارته للآدمي مفيداً ما لا يفيد بالأنف، لم يتصور[2] أن يكون استعارة من جهة المعنى. وإذا كان مدار أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون في غير لغة العرب، بلى إن وجد في لغة الفرس مراعاة نحو هذه الفروق ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلك العرب في لغتها، وليس كذلك المفيد، فإن الكثير منه تراه في عداد ما يشترك فيه أجيال الناس، ويجري به العرف في جميع اللغات فقولك: رأيت أسداً ـ تريد وصف رجل بالشجاعة

(1) وفي نسخة: إلى ما يرضاه.

(2) قوله «لم يتصور» جواب «إذا ثبت».

وتشبيهه بالأسد على المبالغة ـ أمر يستوي فيه العربي والعجمي، وتجده في كل جيل، وتسمعه من كل قبيل، كما أن قولنا: زيد كالأسد ـ على التصريح بالتشبيه ـ كذلك، فلا يمكن أن يدعى أننا إذا استعملنا هذا النحو من الاستعارة فقد عمدنا إلى طريقة في المعقولات لا يعرفها غير العرب، أو لم تتفق لمن سواهم، لأن ذلك بمنزلة أن تقول: إن تركيب الكلام من الاسمين، أو من الاسم والفعل يختص بلغة العرب، وإن الحقائق التي تذكر في أقسام الخبر ونحوه مما لا نعقله إلا من لغة العرب؛ وذلك مما لا يخفى فساده.

فإذا ذكر المجاز وأريد أن يعد هذا النحو من الاستعارة فيه فالوجه أن يضاف إلى العقلاء جملة، ولا تستعمل لفظة توهم أنه من عرف هذه اللغة وطرقها الخاصة بها، كما تقول ـ مثلاً ـ فيما يختص باللغة العربية من الأحكام، نحو الإعراب بالحركات والصرف ومنع الصرف، ووضع المصدر مثلاً موضع اسم الفاعل، نحو رجل صوم وضيف، وجمع الاسم على ضروب، نحو جمع السلامة والتكسير وجمع الجمع، وإعطاء الاسم الواحد في التكسير عدة أمثلة، نحو فرخ وفرخ وفراخ وفروخ، وكالفرق بين المذكر والمؤنث في الخطاب، وجملة الضمائر وما شاكل ذلك، ولإغفال هذا الموضع، والتجوز في العبارة عنه، دخل الغلط على من جعل الشيء من هذا الباب سرقة وأخذاً، حتى نعى عليه، وبين أنه من المعاني العامية والأمور المشتركة التي لا فضل فيها للعربي على العجمي، ولا اختصاص له بجيل دون جيل على ما ترى القول فيه ـ إن شاء الله تعالى ـ في موضعه، وهو تعالى ولي المن بالتوفيق له بفضله ووجوده.

[الاعتبار بترجمة الاستعارة].

ولو أن مترجماً ترجم قوله * وإلا النعام وحفانه * ففسر الحفان باللفظ المشترك الذي هو كالأولاد والصغار لأنه لا يجد في اللغة التي بها يترجم لفظاً خاصاً، لكان مصيباً ومؤدياً للكلام كما هو. ولو أنه ترجم قولنا: رأيت أسداً، يريد رجلاً شجاعاً، فذكر ما معناه معنى قولك: «شجاعاً شديداً» وترك أن يذكر الاسم الخاص في تلك اللغة بالأسد على هذه الصورة لم يكن مترجماً للكلام بل

كان مستأنفاً من عند نفسه كلاماً. وهذا باب من الاعتبار يحتاج إليه، فحقه أن يحفظ، وعسى أن يجيء له زيادة بسط فيما يستقبل.

فاعلم أنك قد تجد الشيء يخلط بالضرب الأول الذي هو استعارة من طريق اللفظ ويعد في قبيله، وهو ـ إذا حققت ـ ناظر إلى الضرب الآخر فهو مستعار من جهة المعنى وجار في سبيله، فمن ذلك قولهم: «إنه لغليظ الجحافل وغليظ المشافر»، وذلك أنه كلام يصدر عنهم في مواضع الذم فصار بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفر البعير وجحفة الفرس، وعلى ذلك قول الفرزدق:

فلو كنت ضبِّياً عرفت قرابتي ولكنَّ زنجياً غليظ المشافر

فهذا يتضمن معنى قولك: «ولكن زنجياً كأنه جمل لا يعرفني ولا يهتدي لشرفي»، وهكذا ينبغي أن يكون القول في قولهم: «أنشب فيه مخالبه»؛ لأن المعنى على أن يجعل له في التعلق بالشيء والاستيلاء عليه حالة كحالة الأسد مع فريسته والبازي مع صيده، وكذا قول الحطيئة:

قرَوْا جارك العيمان لما جفوته وقلَّص عن برد الشراب مشافره[1]

حقه ـ إذا حققت ـ أن يكون في القبيل المعنوي، وذلك أنه وإن كان عنى نفسه بالجار فقد يجوز أن يقصد إلى وصف نفسه بنوع من سوء الحال، ويعطيها صفة من صفات النقص ليزيد بذلك في التهكم بالزبرقان[2] ويؤكد ما قصده من رميه بإضاعة الضيف واطِّرحه وإسلامه للضر والبؤس، وليس ببعيد من هذه الطريقة من ابتدأ شعراً في ذم نفسه ولم يرض في نفسه، ولم يرض في وصف وجهه بالتقبيح والتشويه، إلا بالتصريح الصريح دون الإشارة والتنبيه.

---

(1) العيمان: العطشان إلى اللبن أشد العطش، وقلص يستعمل لازما ومتعدياً.

(2) الزبرقان ـ بكسر الزاي والراء ـ لقب الحصين بن بدر الصحابي لقب به لجماله، أو لصفرة عمامته كما في القاموس، فالأول لأن الزبرقان اسم للقمر وقيده الليث بالقمر في الليلة الخامسة عشرة ـ والثاني من الزبرقة وهي صيغ الثوب بالأحمر أو الأصفر.

وأما قول مُزَرِّد[1]:

فـمـا رقـد الـولـدان حـتـى رأيـتـه عـلـى الـبـكـر يـمـريـه بـسـاق وحـافـر[2]

فقد قالوا: إنه أراد أن يقول: بساق وقدم، فلما لم تطاوعه القافية وضع الحافر موضع القدم، وهو وإن كان قد قال بعد هذا البيت ما يدل على قصده أن يحسن القول في الضيف وتباعده من أن يكون قصد الزراية عليه، أو يحول[3] حول الهزء به والاحتقار له وذلك قوله:

فـقـلـت لـه أهـلاً وسـهـلاً ومـرحـبـاً بـهـذا الـمـحـيَّـا مـن حـيّ وزائـر

فليس بالبعيد أن يكون فيه شوب مما مضى، وأن يكون الذي أفضى به إلى ذكر الحافر: قصده أن يصفه بسوء الحال في مسيره، وتقاذف نواحي الأرض به، وأن يبالغ في ذكره بشدة الحرص على تحريك بكره، واستفراغ مجهوده في نفسه، ويؤنس بذلك أن تنظر إلى قوله قبل:

وأشعث مسترخي العلابي طوحت به الأرض من باد عريض وحاضر[4]
فأبصر ناري وهي شقراء أوقدت بعلياء نشز للعيون النواظر[5]

وبعده (فما رقد الولدان) فإذا جعله أشعث مسترخي العلابي فقد قربت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافراً، ليعطيه من الصلابة وشدة الوقع على جنب البكر حظاً وافراً، وهكذا قول الآخر:

سأمنعها، وسوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

هو في حد التشبيه والاستعارة، لأن المعنى على أن الأظلاف لمن تزبي

---

(1) من شعراء الصحابة رضي اللّه عنهم، وفي نسخة: لقب أخي الشماخ.
(2) معنى يمريه: يستخرج ما عنده من الجري.
(3) يحول: أي يتحرك.
(4) العلابي: جمع علباء بالكسر، وهي عصبة صفراء في صفحة العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف.
(5) النشز: المكان المرتفع.

بالملك عن مشابهة، كأنه قال: أجعل أمرها إلى ملك لا إلى عبد جاف، متشقق الأظلاف. ويدل على ذلك أن أبا بكر بن دريد قال في أول الباب الذي وضعه للاستعارة: «يقولون للرجل إذا عابوه: جاءنا حافياً متشقق الأظلاف» ثم أنشد البيت. فإذا كان من شروط هذه الاستعارة أن يؤتى بها في موضع العيب والنقص فلا شك في أنها معنوية وكذا قوله:

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولباً جدعا[1]

فأجرى التولب على ولد المرأة وهو لولد الحمار في الأصل، وذلك لأنه يصف حال ضر وبؤس، ويذكر امرأة بائسة فقيرة. والعادة في مثل ذلك الصفة بأوصاف البهائم ليكون أبلغ في سوء الحالة وشدة الاختلال. ومثله سواء قول الآخر:

وذكرت أهلي بالعرا ق وحاجة الشعث التوالب

كأنه قال: الشعث التي لو رأيتها حسبتها توالب، لما بها من الغبرة وبذاذة الهيئة[2]، والجدع في البيت بالدال غير معجمة. حكى شيخنا رحمه اللّه قال: أنشد المفضل * تصمت بالماء تولباً جذعا * بالذال المعجمة: فأنكره الأصمعي وقال: إنماهو: «تصمت بالماء تولباً جدعا»، وهو السيء الغذاء. قال: فجعل المفضل يصيح، فقال الأصمعي: لو نفخت في الشبور[3] ما نفعك تكلم بكلام الحكل واصب[4].

وأما قول الأعرابي: كيف الطلا وأمه؟[5] فمن جنس المفيد أيضاً، لأنه

---

(1) البيت لأوس بن حجر والهدم بالكسر: الثوب البالي أو المرقع. والنواشر جمع ناشرة وهي عصب في الذراع من داخل وخارج وقيل: عروق وعصب في باطن الذراع. وتصمت: تسكت ولدها بالصمتة وهي بالضم ما يسكت به. والجدع: السيء الغذاء.

(2) بذاذة الهيئة: رثاثتها.

(3) الشبور: البوق أو النفير معرب شوفر، عبرانية.

(4) الحكل - بالضم - مالا يسمع له صوت كالذر، وتكلم كلام الحكل أي كلاماً لا يفهم. ومنه سمي سليمان عليه السلام نبي الحكل.

(5) الطلا - بالفتح - ولد الظبي ساعة يولد، أو الولد الصغير من كل شيء.

أشار إلى شيء من تشبيه المولود بولد الظبي. ألا تراه قال بعد أن انصرف عن السخط إلى الرضى، وبعد أن سكن عنه فورة الجوع الذي دعاه إلى أن قال: «ما أصنع به؟ آكله أم أشربه؟» حتى قالت المرأة «غرثان فاربكوا له»[1]، وأما قوله:

إذا أصبح الديك يدعو بعض أسرته عند الصباح وهم قوم معازيل[2]

فاستعارة القوم ـ ههنا وإن كانت في الظاهر لا تفيد أكثر من معنى الجمع ـ فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شبهاً مما يعقل. على أن هذا ـ إذا حققنا ـ في غير ما نحن فيه وبصدده في هذا الفصل، وذلك أنه لم يجتلب الاسم المخصوص بالآدميين، حتى قدم تنزيلها منزلتهم فقال «هم» فأتى بضمير من يعقل. وإذا كان الأمر كذلك كان القوم جارياً مجرى الحقيقة. ونظيره: أنك تقول: أين الأسود الضاربة؟ وأنت تعني قوماً من الشجعان، فيلزم في الصفة حكم ما لا يعقل فتقول: «الضارية» ولا تقول: «الضارون» البتة، لأنك وضعت كلامك على أنك كأنك تحدث عن الأسود في الحقيقة. وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يجري بيت المتنبي:

زحل ـ على أن الكواكب قومه ـ لو كان منك لكان أكرم معشراً

وإن لم يكن معنا اسم آخر سابق يثبت حكم ما يعقل للكواكب كالضمير في قوله: «هم قوم» وذلك أن ما يفصح به الحال من قصده أن يدَّعي[3] للكواكب هذه المنزلة يجري مجرى التصريح بذلك، ألا ترى أنه لا يتضح وجه المدح فيه

(1) أصل المثل: أن ابن لسان الحمرة دخل على أهله وهو جائع عطشان فبشروه بمولود وأتوه به، فقال: ما أدري آآكله أم أشربه؟ فقالت امرأته: «غرثان فاربكوا له» من الربيكة وهو شيء من حساء وأقط. وفي رواية «فابكلوا له» من البكيلة وهي أقط بلت بسمن فلما طعم وشرب قال: «كيف الطلا وأمه» فأرسلها مثلاً يضرب لمن ذهب همه وتفرغ لغيره. وضبط شيخنا «الحمرة» بضم الحاء وتشديد الميم المفتوحة. قال: واسمه عبد اللّه بن حسين، أو ورقاء بن الأشعر.

(2) قوله «معازيل» جمع معزال، ومن معانيه كما كتب (ش) الراعي المنعزل، والنازل ناحية من السفر، أي المنعزل عن جماعة المسافرين، ومن لا رمح معه.

(3) قوله «أن يدّعي» في تأويل مصدر مفعول «قصده» وجملة يجري هي خبر أن.

إلا بدعوى أحوال الآدميين ومعارفهم للكواكب، لأنه يفاضل بينه وبينها في الأوصاف العقلية، بدلالة قوله: «لكان أكْرم معشراً» ولن يتحصل ثبوت وصف شريف معقول له ولا الكرام على الوجه الذي يتعارف في الناس حتى تجعل كأنها تعقل وتميز. ولو كانت المفاضلة في النور والبهاء وعلو المحل ومشاكل ذلك لكان لا يلزم حينئذ ما ذكرت، وحق القول في هذا القبيل ـ أعني ما يدعي فيه لما لا يعقل العقل ـ فصل يفرد به ولعله يجيء في موضعه بمشيئة اللّه وتوفيقه.